

عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية

للفترة 2001-2017

باهي نوال

جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس، الجزائر
bahinawel@hotmail.com

د. حلومي حكيمة

جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس، الجزائر
h.hlimi@yahoo.fr

The general budget deficit in Algeria and financing options after the oil crisis for the period (2001-2017)

Dr. Halimi Hakima & Bahi Nawel
Soukahras University / Algeria

Received: 12/04/ 2018

Accepted: 02/05/ 2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم ملامح العجز الموازي في الجزائر عبر مرحلتين متناقضتين في السياسة الاقتصادية المنتهجة، بين التوسع الانفاقي فترة الطفرة النفطية (2001-2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 لغاية يومنا هذا، من خلال إبراز ملامح وأسباب العجز والإجراءات الاستعجالية المتخذة ضمن قوانين المالية منذ سنة 2015، تمّ البحث في الخيارات التمويلية المتاحة للانفاق العام وتغطية العجز في الموازنة العامة وإمكانية تفعيلها. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التوسع في الانفاق قبل الأزمة البترولية كان له الأثر البالغ على العجز الموازي، وأنّه رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 2015 من رفع في الضرائب والرسوم وتجربة القرض السندي، وترشيد الانفاق تواصل العجز وبقي البحث حثيثا على مصادر بديلة لتمويل الانفاق العام، على غرار التمويل الإسلامي والتمويل غير التقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي، مع ضرورة توقّر الشروط الدنيا لتفعيل هذه الخيارات.

الكلمات المفتاحية: العجز الموازي، الانفاق العام، تمويل الانفاق، الأزمة البترولية.

رموز JEL: G31, H62, L71

Abstract:

This study aims to reveal the characteristics of the general budget deficit in Algeria In two contradictory phases of economic policy: Expansion of the period (2001-2014), And deflation After the oil crisis since 2014 until today, Where the study identifies the causes of disability and emergency measures taken within the financial laws since 2015. Then search for the financing options available for public spending and covering the deficit in the general budget and the possibility of activation.

The study concluded that the expansion of spending before the oil crisis had an impact on the budget deficit. Many measures have been taken since 2015: Raise taxes, offering government bonds and rationalization of expenditure but the deficit continues. Therefore, there is a need to search at alternative sources of public spending financing, Such as Islamic finance and non-conventional financing, with the minimum conditions for activating these options.

Key Words: Budget deficit, public expenditure, Financing spending, The oil crisis.

(JEL) Classification: G31, H62, L71

المقدمة:

ساهمت الطفرة النفطية في تزايد حجم المداخيل المالية للاقتصاد الجزائري، فانعكست تلك الفوائض على طبيعة السياسة الاقتصادية القائمة، إذ تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية طيلة الفترة (2001-2014) عبر مخططاتها التنموية الثلاث (الإنعاش الاقتصادي، التوظيف والنمو، التكميلي للتوظيف والنمو).

كما كان لتلك الفوائض أيضا دورا هاما في إيجابية أرصدة الموازن الاقتصادية، إلا أنّ انخيار أسعار البترول منذ نهاية سنة 2014 فرض واقعا جديدا للاقتصاد الجزائري ولموازينه الاقتصادية، وحساباته ومؤشراته الكلية، وخاصة الموازنة العامة التي عرفت مفارقة العجز حتى في سنوات الانتعاش المالي في الجزائر، فكيف بعد الأزمة البترولية.

● مشكلة البحث:

لقد أجبرت الأزمة العالمية للبترول الجزائر على تحوّل سياستها الاقتصادية من وضع التوسّع في السياسة الإنفاقية إلى سياسة انكماشية مدعومة بالعمل على ضبط وترشيد الانفاق، خاصة مع تراكم عجز الموازنة العامة سنة بعد أخرى، وأصبح من الضروري التفكير في مصادر تمويلية بديلة عن الجباية البترولية لتمويل الانفاق العام وتغطية العجز الموازي.

بناء على ما سبق تبلور مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هي أبرز ملامح وأسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟ وكيف يمكن توفير مصادر بديلة

لتمويل الانفاق العام بعد الأزمة البترولية؟

● فرضيات البحث:

للإجابة عن الاشكال المطروح، تبني الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

- يمثل التوسّع في الانفاق على القطاع الاجتماعي والبنى التحتية ضمن المخططات التنموية منذ 2001 من أبرز أسباب العجز الموازي في الجزائر حتى مع ارتفاع الإيرادات العامة في سنوات الطفرة النفطية.

- للجزائر العديد من الخيارات لتمويل الانفاق العام والخروج من حالة العجز الموازي، أهمها فتح المجال للتمويل الإسلامي واعتماد سياسة التسيير الكمي (التمويل غير التقليدي) وغيرها لكن وفقا لتوقّر الحدود الدنيا من الاعتبارات لنجاح تلك الخيارات.

● هدف البحث وهيكله:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء حول العجز الموازي في الجزائر عبر مرحلتين متناقضتين في السياسة الاقتصادية المنتهجة، بين التوسع الانفاقي فترة الطفرة النفطية (2001-2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 من خلال ابراز ملامح وأسباب العجز والإجراءات الاستعجالية المتخذة ضمن قوانين المالية منذ 2015، ثمّ البحث في الخيارات التمويلية المتاحة للانفاق العام. ومن أجل الوصول لنتائج البحث تمّ تقسيمه إلى ثلاث محاور: يتم التطرّق أولا للإطار النظري للموازنة العامة وعجزها، ثم ابراز ملامح

العجز الموازني في الجزائر للفترة (2001-2014) قبل الأزمة البترولية ضمن المحور الثاني، وأخيرا يقدم المحور الثالث الإجراءات المتخذة بعد الأزمة لتمويل الانفاق العام مع إبراز الخيارات المتاحة لذلك.

المحور الأول: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

1. مفهوم الموازنة العامة وأهميتها

1.1. مفهوم الموازنة العامة: تعرّف الموازنة العامة على أنّها: "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعدّه أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار نظام الميزانية، الذي يميز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي" (1).

كما يمكن تعريفها بأنّها: "تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية توضع سنويا ومعتمدة قانونيا، وتتضمن عدداً من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية" (2).

فالموازنة العامة هي نظرة توقعية مستقبلية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة، عادة ما تكون سنة، تخضع لإجازة السلطة التشريعية، تستعملها الحكومة كوسيلة من أجل بلوغ أهدافها التنموية باعتبارها خطة مالية.

2.1. أهمية الموازنة العامة: للموازنة العامة للدولة أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي: (3)

أ. الأهمية الاقتصادية: أصبح الهدف وراء الموازنة العامة هو السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولو استلزم الأمر الخروج على مبدأ التوازن ففي حالة التضخم يستخدم الفائض من الموازنة في سحب جزء من القوة الشرائية من أجل الحد من الطلب الفعلي المتزايد، أما في فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز من أجل رفع القوة الشرائية، و ذلك في محاولة لرفع الدخل القومي، كما تستخدم كأداة لتقديم الحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة و ذلك من خلال فرض رسوم عالية على الواردات و إعفاء الصناعات المحلية.

ب. الأهمية الاجتماعية: الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية، ذلك بالحدوث عن الوظيفة التوزيعية للموازنة العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية وضمان الترابط الاجتماعي، ويتم هذا التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة المباشرة منها وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية، أو مجانية التعليم والخدمات الصحية.

ج. الأهمية السياسية: من الأهمية السياسية المتعاطمة للموازنة العامة كونها تمارس تأثيراً حقيقياً على طبيعة النظام السياسي، وكذلك على استقراره حيث توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى كعامل لاندثاره.

2. أساسيات حول عجز الموازنة العامة

1.2. مفهوم عجز الموازنة العامة: يعرف عجز الموازنة العامة بأنه: "انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة" (4). فهو "رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أكبر من إيراداتها" (5).

فوفقا لمبدأ الرصيد الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات، فإنه يمكن أن يتحقق 3 حالات: كرصيد موجب (فائض)، صفري والرصيد السالب الذي يعكس حالة العجز التي تعجز فيها الإيرادات العامة عن تغطية النفقات.

2.2. أنواع عجز الموازنة العامة: يمكن التمييز بين الحالات التالية لعجز الموازنة العامة: (6)

أ. العجز الجاري: وهو ذلك العجز الذي يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

ب. العجز الأساسي: يستند هذا المفهوم على استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأن هذه الديون في الواقع عبارة عن عمليات تمت في فترات سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها لا تتعلق بالفترة الحالية.

ج. العجز التشغيلي: يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائد، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون.

د. العجز الشامل: يعبر عن ذلك العجز الذي يتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، حيث يحتوي القطاع الحكومي على الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم ومشروعات الدولة.

هـ. العجز الهيكلي: يتمثل في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مساهمة واللحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم و غير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة التي تكون مؤثرة على العجز المالي وكذلك التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، الخ.

3. أسباب عجز الموازنة العامة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الوقوع في عجز الموازنة العامة ولعل أبرزها سببين رئيسيين يرجع أحدهما إلى انخفاض الإيرادات العامة والآخر إلى تزايد النفقات العامة، أو لوجود الحالتين معا.

1.3. انخفاض الإيرادات العامة: من أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ما يلي: (7)

أ. ضعف الجهد الضريبي: من أهم المقاييس الأساسية التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة حصيلة الضرائب على مختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتسم الدول النامية بانخفاض هذه النسبة والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي وكل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي.

ب جمود النظام الضريبي: يسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق ربحا وتحصيلها، وفي كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبية إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات التي لا لزوم لها، مما يضعف حصيلتها.

ج. ظاهرة المتأخرات المالية: يقصد بها التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا، ويرجع ذلك للكثير من الأسباب لعل من أبرزها الإهمال الكبير من العمال المختصين بتحصيل الضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية وغيرها. د. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام: تعاني الكثير من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية جراء اعتمادها على صادراتها من المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل سلبي على الموارد المالية لهذه الدول، إما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر إنتاج هذه الموارد، أو بشكل غير مباشر حينما تقل حصيللة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج وتصدير هذه المواد.

2.3. زيادة النفقات العامة: هناك العديد من العوامل الأساسية التي تؤثر على زيادة النفقات العامة وفيما يلي أبرزها: (8)

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان: وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.
- زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصا بند الرواتب والأجور.
- زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل في تكاليف التسليح، ويتعدى ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب.
- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة.
- الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين.
- الإنفاق التباديري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.

ثانيا: ملامح الموازنة العامة في الجزائر قبل الأزمة البترولية لسنة 2014

تعتمد الجزائر على مصدر واحد للمداخيل لتمويل التنمية، وهي المداخيل المترتبة عن قطاع المحروقات وتحديدًا القطاع النفطي، ولذلك فقد كان لارتفاع أسعار البترول بداية سنة 2000 أثره الواضح على تبيّ الجزائر لسياسة اقتصادية تعتمد على التوسّع في الانفاق العام. فقد تبنت هذه الأخيرة سياسة مالية توسعية من خلال جملة إصلاحات الجيل الثاني التي تمتد على طول الفترة [2001-2014] والتي خصّصت فيها الدولة ما قيمته 442.9 مليار \$.

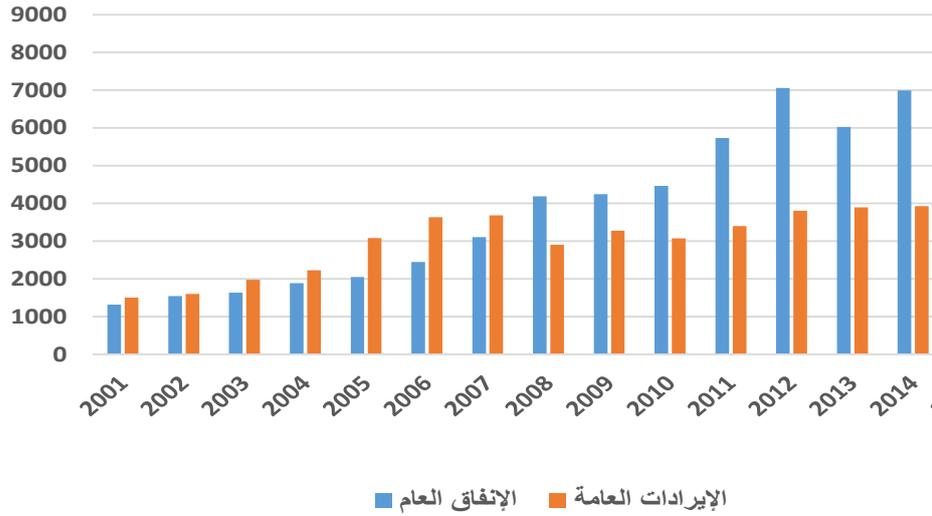
ونحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول أبرز ملامح الموازنة العامة ومكوّناتها خلال فترة الطفرة النفطية التي امتدّت لما يقارب 14 سنة لغاية نهاية 2014 بداية الأزمة البترولية.

1. تطوّر الموازنة العامة ومكوّناتها قبل الازمة البترولية

بناء على الشكل الموضّح أدناه (رقم 1)، شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا متواصلا تحت تأثير الارتفاع في أسعار النفط منذ سنة 2001، فأطلقت الجزائر برامج تنموية بدء من برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الرباعي 2001-2004)، ثم برنامج التوظيف والنمو (المخطط الخماسي الأول للفترة 2005-2009)، ما ساهم في تزايد حجم الإنفاق العام بصورة كبيرة، لكن مع الحفاظ على فائض في رصيد الموازنة العامة لغاية سنة 2008 التي تعتبر سنة فاصلة في انتقال رصيد الموازنة العامة من الفائض إلى العجز الذي استمر لغاية يومنا هذا مثلما يوضّحه الشكل التالي:

شكل رقم (1): تطوّر حجم الإيرادات ونفقات موازنة الجزائر [2001-2014]

الوحدة: مليار دج



المصدر: حلّيمي حكيم، لومايزية عفاف، واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2016) ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.

وتعتبر سنة 2008 فاصلة في وضع الموازنة العامة في الجزائر بالنظر لما شهده الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانخفاض الطلب على الطاقة لتتراجع أسعار النفط، وهو ما تسبّب في انخفاض الإيرادات الجبائية المساهم الرئيسي في تمويل الموازنة العامة بأكثر من 60% من جهة، واستمرار البرنامج الإنفاقي من جهة أخرى. وأما عن انخفاض هذا الأخير في سنة 2013، فيعود إلى تدخّل السلطات النقدية والمالية للتخفيض من فاتورة الواردات من خلال تخفيض قيمة العملة من جهة، ووضع قيود على الاستيراد من جهة أخرى، بعد ارتفاع معدّلات التضخم لمستويات عالية سنة 2012، وتأثير ذلك على مستوى الانفاق العام.

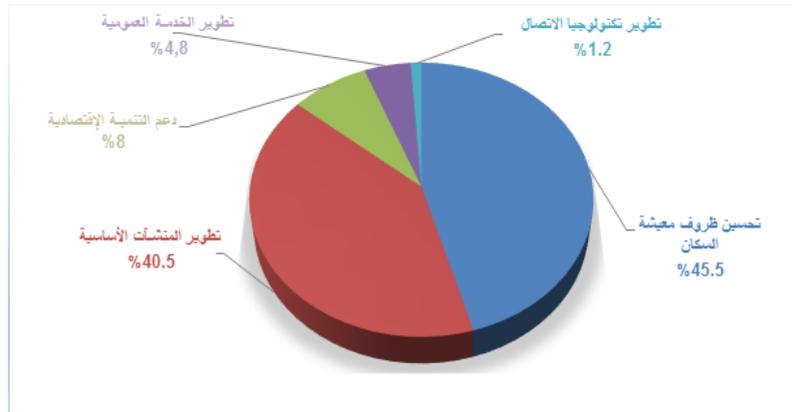
2. خصائص الإنفاق العام وتمويله قبل الأزمة البترولية:

أثيرت في الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تؤكد على تأثير الإنفاق العام وتحديد الإنفاق الاستثماري على الإنتاج ك (Holtz/Aschauer)⁽⁹⁾ ، وكذا بعض الدراسات الحديثة من FMI⁽¹⁰⁾ ، بل والأوسع من ذلك أن تمتد العلاقة النسبية إلى النمو الاقتصادي، حيث برزت نظرية النمو الداخلي بتوافق الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل تتحقق معه أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولعل ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام من أهمها: المنفعة، العقلانية والرشادة الاقتصادية، ضابط المرونة، الإنتاجية و ضابط العدالة⁽¹¹⁾. وخاصة في جانبه الاستثماري. إلا أنّ هذه الضوابط لم تؤخذ بعين الاعتبار في الجزائر، وهو ما كان له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

ولعل أبرز ملامح الإنفاق والإيراد العام يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- وفقا للمخططات التنموية الثلاث للفترة [2001-2014] يوضح هيكل الإنفاق وتوجهاته خلال ارتفاع قيمة الموارد المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق الموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية وغيرها، فعلى سبيل المثال رصد ما قيمته قدرت الاعتمادات المالية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو [2005-2009] بمبلغ 8705 مليار دينار، وارتفع عند اختتامه في نهاية 2009 إلى 9680 مليار دينار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى، خصص ما نسبته 86% منها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير البنية التحتية الأساسية موزعة ب 45.5% و 40.5% على الترتيب (أنظر الشكل أدناه)، ولم يختلف التخصيص في خطة التنمية الخماسية [2010-2014]، حيث ورغم ارتفاع حجم الاعتمادات المالية لمبلغ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، برمج منها 156 مليار \$ للمشاريع الجديدة، وزعت 80% من هذه الأخيرة لتحسين التنمية البشرية والبنى التحتية الأساسية والخدمات العامة⁽¹²⁾.

شكل رقم (2): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو [2005-2009]



المصدر: حلبي حكيمة، لومايزية عفاف، واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2016) ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.

- عرفت الواردات ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، وقد كان لها أثرا كبيرا على تزايد حجم الانفاق العمومي المعتمد أساسا على السلع المستوردة، ورغم اتخاذ السلطات لبعض الإجراءات لتقليصها كتخفيض قيمة العملة، إلا أنّها مازالت أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات العمومية؛
- يتزايد حجم الإنفاق بسبب مخصصات الدعم وخاصة للأسعار في أهداف معلنة لدعم الفقراء وضعيفي الدخل، إلا أنّ الواقع يكشف أنّ أغلب المستفيدين من تلك السياسة ليسوا من هاته الفئات؛
- يتم اعتماد سياسة إنفاقية بمبالغ مالية هائلة دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيرات على غرار التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يدفع نحو تأخير الكثير من المشاريع التي تلتهم المخصصات المالية في البرنامج الأول ثم جزء من مخصصات البرنامج الثاني؛
- لقد تمّ تبنيّ البرامج التنموية المعتمدة على الانفاق في ظلّ توجه جديد للسياسة الاقتصادية في إطار التحوّل من الفكر النيوكلاسيكي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية توسعية خصوصا التوسّع في الإنفاق، لكنّه قائم على حدّ أدنى من الإنتاج⁽¹³⁾، وهو ما يغيب في منطق الإنفاق الجزائري؛
- أنّ مساهمة قطاع المحروقات بأكثر من 50% من إيرادات ميزانية الدولة من خلال الجباية البترولية يبرّر العلاقة الطردية القويّة بين الأسعار والميزانية. فأمّام التحسّن الكبير في الأسعار مع بداية الألفية الثالثة ارتفعت إيرادات الدولة بشكل كبير، فانتقلت من حالة العجز إلى فائض بلغ 398.5 مليار دج سنة 2000، وكان هذا سببا في اتخاذ السلطات لعدّة إجراءات أهمّها: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات. وعليه يمكن القول أنّه ورغم الفوائض المالية الهائلة التي ضخّها النفط لأكثر من 14 سنة، إلا أنّها عجزت في استمرارية الفائض في الرصيد الموازني بعد سنة 2008، بالنظر للتزايد المتواصل في الانفاق العمومي.

ثالثا: تمويل عجز الموازنة العامة بعد الأزمة البترولية: الخيارات والعراقيل

لقد اهتمت السياسة الانفاقية قبل الأزمة البترولية أساسا بالقطاع الاجتماعي وهمشت القطاعات المنتجة، إلا أنه وفي ظل انخفاض أسعار النفط الحالية وما تبعها من عجز في الموازنة العامة نتيجة جفاف المورد المالي الوحيد له، فقد اتخذت الحكومة الجزائرية منحى معاكس تماما كمحاولة لتجاوز العجز في الموازنة العامة، حيث تبنت سياسة مالية انكماشية منذ سنة 2015، وأصبح البحث حثيثا على مصادر بديلة لتمويل الانفاق العام وتغطية العجز الموازني بعد انحسار مساهمة الجباية البترولية في ذلك.

1. الانتقال من سياسة التوسع إلى الانكماش:

مثلما كان منتظرا بعد كل أزمة بترولية، تتجّه السلطات إلى تعديلات، بل أحيانا إلى تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومنها السياسة المالية وأدواتها. حيث عملت على محاولة الرفع من الإيرادات العادية المتأتية من الجباية العادية، باستخدام أدوات الضرائب والرسوم وغيرها، وبالمقابل اتّجهت نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الانفاق وضبطه. وقد ظهر حجم الانفاق العام والإيرادات العامة بعد الأزمة كما يلي:

جدول رقم (01) وضع الإيرادات والنفقات بعد الأزمة البترولية (2015-سبتمبر 2017) الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان/ السنة	2015	2016	سبتمبر 2017
الإيرادات العامة	4 552 542	5 011 581	4 739 618
الانفاق العام	7 656 331	7297 494	5 534 932

المصدر: وزارة المالية الجزائرية

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html>

حيث يمكن تقديم الملاحظات التالية حول الانفاق العام وتمويله بناء على الجدول أعلاه والملحقين 1 و 2 بعد الأزمة البترولية:

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الانفاق العام شهد انخفاضا بعد الأزمة، حيث انخفض بنسبة 4.69 %، لكنّها نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تعوّل عليه السلطات من انجاح سياسة ترشيد الانفاق العام. ويرجع هذا إلى صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الجزائري من التوسع إلى التقتّش، بعد سنوات من الاستقرار الاجتماعي بسبب التوظيفات المالية الهائلة الموجهة لهذا المجال، ما جعل الجزائر في منأى عن أي مغامرة كبرى قد تمسّ بالاستقرار الاجتماعي، كما أن الكثير من المشاريع الكبرى كان من الضروري العمل على استكمالها؛ حافظت إذا الحكومة على مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، إلا أنّ مشكلة هذه التحويلات مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنّها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتتحرف عن ذلك الهدف،

أفرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016، 2017 و 2018 وضعاً جديداً للانفاق والإيراد العام، فعلى سبيل المثال بالنسبة لقانون المالية لسنة 2017 فقد تقرر لأول مرة منذ العام 2002 ت الجزائر خفضاً في استثماراتها العمومية بعد ثلاث مخططات خماسية ضخمة للغاية ناهزت حوالي 480 مليار دولار، حيث عرفت ميزانية التجهيز انكماشاً حاداً ناهز 12.6 مليار دولار (أي تراجع بنسبة 27.87% (14)).

أمّا عن النظام الضريبي، فقد تمّ الرفع من العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17 % على 19 % (المعدّل العادي) ومن 7 % إلى 9 % (المعدّل المخفّض)، وكذلك رفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ، إضافة إلى استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الكثير من الطاقة؛

ومن ما مسّ النظام الضريبي والزيادات المقررة في قانون المالية 2017 أيضاً أنّه: من أجل الامتثال للتعريف ذات 10 ارقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سعر مخفض (9 بالمائة) الذي يشمل 80 تعريفية جمركية، وفي مجال العقارات تخضع المداخل الناتجة عن بيع-من طرف الخواص- مبنى منجز أو غير منجز لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت بـ 5 بالمائة في حين ستعفى من هذه الضريبة الأرباح الآتية من بيع مبنى ممتلك لمدة تفوق 10 سنوات، وبدورها ترتفع أسعار شهادات المطابقة من نطاق 1.000 دينار-12.000 دينار إلى نطاق 1.500 دينار-18.000 دينار بالنسبة للبيانات

السكنية و من 6.000 دينار-20.000 دينار إلى 9.000 دينار-30.000 دينار للبنائيات التجارية والصناعية، كما سترتفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30 في المائة للسلع الأخرى الفاخرة على غرار المركبات لجميع التضاريس وذات الاسطوانة كبيرة السعة، ومن جهة أخرى فقد أقر قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3 دج/لتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين، وعلاوة على ذلك فإن القانون ينص على فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية، وتم استحداث ضريبة جديدة على العجلات الجديدة المستوردة أو المصنعة محليا مقدرة بـ 10 دج للعجلة موجه لمركبات الوزن الثقيل و 5 دج للعجلة موجهة للمركبات الخفيفة (15).

كما انعكس الرفع من المدخرات الاجبارية (الضرائب والرسوم) على قيمة الإيرادات من الجباية العادية، حيث ارتفعت بحسب احصائيات المقدمة بموقع وزارة المالية الجزائرية من 2091456 مليون دج سنة 2014 إلى 2482208 مليون دج سنة 2016، كما وصلت في سبتمبر 2017 على 1979081 مليون دج؛

رغم الارتفاع الذي سبق الإشارة اليه في حجم الإيرادات المتأتية من الجباية العادية، إلا أنّ نسبتها من إجمالي الإيرادات خلال السنوات الأخيرة بعد الأزمة لم تختلف كثيرا عما قبلها، بل شهدت انخفاضا، حيث كانت نسبتها في السنوات 2015 و 2016 ولغاية سبتمبر 2017 ما يقارب 51.72% و 49.53% و 41.75% على التوالي، وهو ما يؤكد عجز السلطات من خلال أدوات السياسة المالية في جانب الضرائب والرسوم لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛

يرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في تكوين الإيرادات العامة إلى توجيه الزيادات في الضرائب والرسوم نحو قطاع العائلات أي القطاع الاستهلاكي بالدرجة الأولى، بينما بقي التعامل بمحذر بخصوص قطاع الأعمال خوفا من انعكاس ذلك سلبا على سياسة تشجيع الاستثمار سواء من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

2. خيارات لتمويل الانفاق العام في الجزائر في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية

أمام هذا الوضع واستمرارية عجز الإيرادات على تغطية الانفاق العام، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات منها ما هو استعجالي على المدى القصير، أو على المدى الطويل، وفقا لعدة خيارات متاحة ومنها:

1.2. ضبط وترشيد الإنفاق العام:

يعتبر ضبط وترشيد الانفاق أساس تخفيض عجز الموازنة العامة في الجزائر، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير أهمها: (16)

- **الابتعاد عن الإسراف والتبذير:** إنه من الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام هو التبذير والإسراف في عملية الإنفاق العام، ويظهر لنا ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه.
- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** لا بد من تحديد لحجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام.

▪ فرض رقابة على الإنفاق العام: يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدولة وتقوم به العديد من الأطراف من أجل السهر على صرف النفقات العامة في أوجهها بشكل يضمن تحقيق أقصى نفع عام، لذلك ظهرت ضرورة رقابة حازمة ودقيقة على الإنفاق العام من أجل الاقتصاد في صرفه وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال.

2.2. خيارات التمويل وإمكانيات تفعيلها:

أ. إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية: أي الرفع من الجباية العادية من ضرائب ورسوم بما يساهم في تمويل الانفاق العام ضمن نظام ضريبي فعال من جهة، والمحافظة على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من جهة أخرى، حيث يمكن إعادة النظر في استحداث الضريبة على الثروة التي تم الغاء مقترحها في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وإعادة صياغة لها في مشروع قانون المالية لسنة 2019. بالإضافة إلى الرفع من بعض الضرائب والرسوم كالضرائب على التركات، وعلى العقارات وغيرها.

إلا أنّ عملية الإحلال والرفع من نسبة مساهمة الإيرادات العادية في تمويل الانفاق العام تصادفها العديد من المعوّقات ومنها: اضعاف القدرة الشرائية لمختلف فئات المجتمع وما له من تأثير على الأمن الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، وكذلك تضارب المصالح بين قطاعي الأعمال وقطاع العائلات ودخول القطاع الأول للفرقة التشريعية وبالتالي الوقوف ضد مختلف التعديلات الرافعة منة الضرائب والرسوم على تلك الفئة، وهو ما حدث في موضوع استحداث ضريبة الثروة في مشروع قانون المالية 2018.

ب. السندات الحكومية: بالنظر لعدم مقدرة الإيرادات العادية من مختلف الضرائب والرسوم المعدلة والمستحدثة على تمويل الانفاق العام، سعت الجزائر على العمل على تعبئة الادخارات الاختيارية للقطاعين العائلي والأعمال من خلال إطلاق تجربة القرض السندي في أفريل 2017 بمعدلي فائدة وفقا لفترة السداد، مدة سداد 3 سنوات بسعر فائدة 5 بالمائة ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5ر75 بالمائة. ورغم توفر كافة الظروف الملائمة لتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية من طرح تلك السندات طيلة فترة الاكتتاب التي استمرت 6 أشهر، إلا أنّها عجزت عن توفير أكثر من 600 مليار دينار، إلا أنّ هذه التجربة لم تحقّق الهدف المنشود من تعبئة موارد مالية كافية في ظلّ انحسار الموارد المالية لقطاع المحروقات، ورغم أهمية القرض السندي في تمويل الانفاق العام وتحديد الاستثماري منه، إلا أنّ لاقى العديد من الصعوبات والعراقيل في تطبيقه في الجزائر خاصة ما ارتبط منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى القطاعين العائلي والأعمال في مثل هذه السندات، وضعف التسويق الإعلاني لهذه العملية وتوضيح كيفية الاكتتاب ومزاياها للمستثمرين، بالإضافة إلى سبب مهم وهو إحصاء فئمة كبيرة من المجتمع الجزائري عن السندات لمحاذيرها الشرعية.

ج. التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية: تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم أدوات الصناعة المالية الإسلامية بالنظر لدورها الفعّال في تمويل الاقتصاد الحديث. وأمام تفاقم المشاكل المالية للاقتصاد الجزائري بسبب تداعيات أزمة البترول العالمية في الوقت الراهن، وجفاف المنبع المالي الوحيد له، يصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى وحلول فعالة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشوار التنموي في الجزائر، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية خيارا هاما أمامها لتمويل الانفاق العام، من خلال مزاياها التالية: (17)

- دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع جالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حي قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حي طريقة الحصول على العائد، ومن حي سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك المثلثة لتلك الأصول أعيان وخدمات .
- دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خيارا أمثلا خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد.
- وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة، فنجد صكوك المراجعة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الاستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الاستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملائمة لتمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح مع أنواع الأنشطة الاقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال، وكذلك الأمر بالنسبة لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته.
- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية: الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنى التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة -بصفتها مستأجرا - بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج

الإسكان والتنمية العقارية فالصيرفة الإسلامية بأدواتها المتنوعة قادرة على قيادة برامج تمويل المشاريع الحكومية بكفاءة عالية وتكلفة وبأجال مختلفة، ففي الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك العالمية عدة إصدارات حكومية لتمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصاداتها وجذب أموال المستثمرين الأجانب لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، ومن أمثلة تلك الإصدارات: شهادات شهامة التي أصدرتها وزارة المالية السودانية كبديل عن سندات الحكومة الربوية، صكوك التأجير التي أصدرها المصرف المركزي لمملكة البحرين.

ورغم وجود العديد من الصعوبات أمام إطلاق التجربة على غرار: غياب تجربة تمويل إسلامية للاقتصاد الوطني وإعطاء الثقة لتمويل الاقتصاد عبر الوسائل التقليدية، تشبّع الاقتصاد الوطني بالفكر المالي التقليدي عبر منظومته المالية، التخوّف من إطلاق تجربة التصكيك في هذا الظرف الحساس والحرج الذي لا يقبل فيه الفشل، هامشية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري بالنظر للمعوقات الهائلة التي تحول دون توسيع عملها سواء تعلّق الأمر بإشكالية علاقتها بالبنك المركزي أو قوانين الاستثمار وغيرها،،، وغيرها من المعوقات. إلا أنّ ذلك قد لا يحول دون نجاح تجربة التصكيك كخيار تمويلي للاقتصاد الجزائري وبناء للاقتصاد المنتج البديل للاقتصاد الريعي بالنظر لتوفّر جملة من العوامل من أهمها: الحاجة الملحة لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشاريع التنموية وتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تحت ضغوط الواقع الجديد للدول المجاورة، تمسك فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بالتعاليم الإسلامية، وانطلاق فكرة التصكيك من مبدأ الاستثمار الحقيقي الذي يمثل أساس بناء الاقتصاد المنتج.

د. التمويل غير التقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي: والمقصود هنا هو توجّه الدولة لعملية الإصدار النقدي لتغطية الانفاق العام، وهو ما ستعتمده الجزائر في سنة 2014، ورغم أهمية التمويل غير التقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي التي اعتمدها الكثير من الدول خلال الازمات المالية على غرار اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي من الدول العربية مصر وغيرها.

إلا أنّ الإشكال بالنسبة للجزائر هو عدم توفّر الشروط الدنيا لنجاح هذه العملية، والمتعلّق بتحرير سعر الصرف، ووجود قاعدة إنتاجية وتمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة، وأن يتم الإصدار النقدي لتمويل المشروعات الإنتاجية أي لتمويل الانفاق الاستثماري وليس الاستهلاكي، بالإضافة إلى ضرورة إصداره بشكل دفعات وفترات متباعدة⁽¹⁸⁾، وإلا سينتج عنه انعكاسات سلبية على الاقتصاد ككل خاصة بارتفاع معدّل التضخم وانحيار القدرة الشرائية باختيار قيمة العملة وبالتالي ارتفاع الانفاق العام والخاص من جديد.

الخاتمة:

لقد ظلّت عوائد البترول لعقود الممّول الرئيسي لمخططات التنمية وللموازنات العامة في إنفاق الدولة الاستثماري كما الاستهلاكي، فللنظّم تأثير كبير يتعدّى كونه مادّة خاما في صحراء الجزائر وحسب إلى اعتباره مادّة استراتيجية ترتبط بها مختلف المؤشّرات القومية للدولة وبعوائلها. فإن كانت هذه الأخيرة قد رفعت من الناتج المحلي والاحتياطات، وجعلت الفوائض ميزة موازين الدولة وقلّصت من البطالة وحسّنت من المستوى المعيشي للأفراد... وغيرها، فإنّ خضوع الأسعار والعوائد لمتغيّرات خارجية وحالة اللااستقرار التي تميّزها، تنقل تلك

العلاقة وذلك الارتباط عدواها إلى الاقتصاد بكامله، حيث تحوّلت المؤشرات نحو السلبية من جديد مع حلول أزمة بترولية جديدة منذ نهاية سنة 2014.

ووفقا لما تمّ التطرّق إليه في هذه الورقة البحثية فإنّ الموازنة العامة كانت لها خصائص مختلفة، إذ بدأ العجز في السنوات الأخيرة منذ سنة 2008 رغم استمرارية فترة الطفرة النفطية والفوائض المالية، ويرجع ذلك أساسا إلى تبني سياسة مالية توسّعية معتمدة على التوسع في الانفاق وخاصة منه الاجتماعي وفي البنى التحتية دون ان يقابل ذلك توسعا في الانفاق الاستثماري المنتج الحامي للاقتصاد من الازمات المالية والاقتصادية والبترولية.

ومع التداعيات التي خلّفها الأزمة البترولية على الاقتصاد الوطني، ومثلما كان منتظرا، اتّجهت السلطات إلى تعديلات، بل أحيانا إلى تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومنها السياسة المالية وأدواتها. حيث عملت على محاولة الرفع من الإيرادات العادية المتأتية من الجباية العادية، باستخدام أدوات الضرائب والرسوم وغيرها، وبالمقابل اتّجهت نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الانفاق وضبطه، كما أطلقت تجربة القرض السندي لتمويل الانفاق العام، إلا أنّ العديد من المعوقات حالت دون نجاح تلك التجربة خاصة ما ارتبط منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى القطاعين العائلي والأعمال في مثل هذه السندات، وضعف التسويق الإعلاني لهذه العملية وتوضيح كيفية الاكتتاب ومزاياها للمستثمرين، بالإضافة إلى سبب مهم وهو إحصاء فئة كبيرة من المجتمع الجزائري عن السندات لمخايرها الشرعية.

ومن هنا تطرح الدراسة بعض الخيارات المتاحة وامكانيات تفعيلها لتمويل الانفاق العام وتغطية العجز الموازني على غرار الإسراع في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية: أي الرفع من الجباية العادية من ضرائب ورسوم بما يساهم في تمويل الانفاق العام ضمن نظام ضريبي فعال من جهة، والمحافظة على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من جهة أخرى، أيضا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الشروط الدنيا لنجاح عملية التمويل غير التقليدي ضمن سياسة التيسير الكمي، وأخيرا فتح المجال للتمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي وخاصة الصكوك الإسلامية لما لها من دور في تعبئة الادخارات، فرغم وجود العديد من الصعوبات أمام إطلاق التجربة على غرار: غياب تجربة تمويل إسلامية للاقتصاد الوطني وإعطاء الثقة لتمويل الاقتصاد عبر الوسائل التقليدية، تشبّع الاقتصاد الوطني بالفكر المالي التقليدي عبر منظومته المالية، التخوّف من إطلاق تجربة التصكيك في هذا الظرف الحساس والحرص الذي لا يقبل فيه الفشل، هامشية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري بالنظر للمعوقات الهائلة التي تحول دون توسيع عملها سواء تعلّق الأمر بإشكالية علاقتها بالبنك المركزي أو قوانين الاستثمار وغيرها،،، وغيرها من المعوّقات. إلا أنّ ذلك قد لا يحول دون نجاح تجربة التصكيك كخيار تمويلي للانفاق العام خاصة مع الحاجة الملحة لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشاريع التنموية وتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تحت ضغوط الواقع الجديد للدول المجاورة، تمسكّ فئة كبيرة من المجتمع الجزائري بالتعاليم الإسلامية، وانطلاق فكرة التصكيك من مبدأ الاستثمار الحقيقي الذي يمثّل أساس بناء الاقتصاد المنتج.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

ملحق رقم: (1): تحصيل الإيرادات للسنوات 2015-2016-2017

المبالغ (بالآلاف دج)				البيان
سنة 2017	سنة 2016	سنة 2015 التكميلي	سنة 2015	
				1- الموارد العادية
				1-1- الإيرادات الجبائية:
1.297.668.000	1.058.220.000	980.740.000	947.950.000	▪ حواصل الضرائب المباشرة
114.981.000	89.730.000	84.900.000	76.500.000	▪ حواصل التسجيل و الطابع
				▪ حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال
1.047.601.000	1.014.380.000	989.030.000	920.260.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
(556.221.000)	(593.790.000)	600.500.000	556.600.000	▪ حواصل الضرائب غير المباشرة
9.563.000	5.000.000	4.000.000	4.000.000	▪ حواصل الجمارك
345.570.000	555.350.000	557.700.000	517.000.000	
2.845.374.000	2.722.680.000	2.616.370.000	2.465.710.000	مجموع الإيرادات الجبائية
				1-2- الإيرادات العادية:
25.000.000	33.000.000	22.000.000	22.000.000	▪ حاصل دخل الأملاك الوطنية
75.000.000	62.000.000	152.000.000	62.000.000	▪ الحواصل المختلفة للميزانية
20.000	-	-	-	▪ الإيرادات النظامية
100.000.000	95.000.000	174.000.000	84.000.000	مجموع الإيرادات العادية
				1-3- الإيرادات الأخرى:
490.000.000	247.200.000	439.390.000	412.000.000	▪ الإيرادات الأخرى
490.000.000	247.200.000	439.390.000	412.000.000	مجموع الإيرادات الأخرى
3.435.394.000	3.064.880.000	3.229.760.000	2.961.710.000	مجموع الموارد العادية
				2- الجباية البترولية
2.200.120.000	1.682.550.000	1.722.940.000	1.722.940.000	▪ الجباية البترولية
5.635.514.000	4.747.430.000	4.952.700.000	4.684.650.000	المجموع العام للإيرادات

عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة (2001-2017)

ملحق رقم: (2): توزيع النفقات حسب القطاعات للسنوات 2016-2017

المبالغ (بآلاف دج)				القطاعات
سنة 2017		سنة 2016		
اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	
2.757.000	3.611.000	7.373.410	4.895.000	■ الصناعة
151.655.000	101.062.200	271.432.500	198.261.576	■ الفلاحة و الري
13.403.500	5.120.500	36.223.667	14.904.700	■ دعم الخدمات المنتجة
366.811.100	139.940.800	685.704.445	441.308.514	■ المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية
103.064.910	90.903.410	159.757.147	78.644.800	■ التربية و التكوين
60.482.110	30.695.710	113.120.472	32.703.237	■ المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية
287.257.000	14.989.500	469.781.674	24.481.500	■ دعم الحصول على سكن
600.000.000	800.000.000	600.000.000	800.000.000	■ مواضيع مختلفة
35.000.000	35.000.000	60.000.000	60.000.000	■ المخططات البلدية للتنمية
1.620.430.620	1.221.323.120	2.403.393.315	1.655.199.327	المجموع الفرعي للاستثمار
504.943.000	-	542.949.928	-	■ دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات حسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)
124.000.000	165.350.000	-	-	■ البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
42.000.000	-	230.505.000	239.005.000	■ احتياطي لنفقات غير متوقعة
670.943.000	165.350.000	774.454.928	239.005.000	مجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2.291.373.620	1.386.673.120	3.176.848.243	1.894.204.327	مجموع ميزانية التجهيز

مصدر الملحقين:

- قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية: العدد 78، 31 ديسمبر 2014، ص ص 46-48.
- قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية: العدد 72، 30 ديسمبر 2015، ص ص 36-38.
- قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية: العدد 77، 29 ديسمبر 2016، ص ص 65-67.

الهوامش والإحالات:

- (1): محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، عمان، ص 3.
- (2): لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 97.
- (3): مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص 42-44.
- (4): سالم عبد الحميد سالم، "عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد، ص 295.
- (5): لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2013، ص 104.
- (6): لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105.
- (7): حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص ص 9، 10.
- (8): حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.
- ⁹⁹: Aschauer, D.A, (1985) : Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol 75, N°1, Pages 117-127 Holtz, E.D, (1988): Private output, Government capital and the infrastructure crisis, Working paper N° 394, Colombia department of economics
- ¹⁰⁰: Public Investment and Fiscal policy, FMI, Mars, 2004
- (11): عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، ص 04.
- (12): حلبي حكيمة، لومايزية عفاف، واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2016) ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.
- (13): تقوت وفاء، عبد الغفور مزيان، سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر بين الأهداف المرجوة والانجازات الفعلية - دراسة تقييمية 2001-2014- الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والتحديات، يومي 13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس، ص 14.
- (14): نسرين لعراش، وثيقة/ قانون المالية 2017: حماية ميزانية الدفاع والصحة وتراجع ميزانية التجهيز، على الموقع التالي: <http://aljazairalyoum.com>, consulté le : (02/07/2017)
- (15): الإذاعة الجزائرية، قانون المالية 2017 يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من الاحد، على الموقع: <http://www.radioalgerie.dz>, consulté le : (02/07/2017)
- (16): لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-141.
- (17): فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة مقدمة في منتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، جويلية 2008، ص 19-20.
- (18): دنان راضية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012، ص ص 126، 127 (بتصرف)

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999.
2. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، عمان.

ب. أطروحات الدكتوراه والمجستير:

1. لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
2. مفتاح فاطمة، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

ج. المجالات العلمية:

1. حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث والستون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.
2. دنان راضية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 18، 2012.
3. سالم عبد الحميد سالم، "عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع إشارة للعراق للفترة 2003-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68، جامعة بغداد.
4. لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2013.

د. الملتقيات العلمية:

1. تقوت وفاء، عبد الغفور مزيان، سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر بين الأهداف المرجوة والإنجازات الفعلية - دراسة تقييمية 2001-2014- الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والتحديات، يومي 13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس.
2. حللمي حكيم، لومايزية عفاف، واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2016) ودورها في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.
3. عماري عمار، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.
4. فتح الرحمان علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة مقدمة في منتدى الصيرفة الإسلامية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، جويلية 2008،

هـ. مواقع الأنترنت:

1. نسرين عراش، وثيقة/ قانون المالية 2017: حماية ميزانية الدفاع والصحة وتراجع ميزانية التجهيز، على الموقع التالي: <http://aljazairalyoum.com>, consulté le : (02/07/2017)
2. الإذاعة الجزائرية، قانون المالية 2017 يصدر في الجريدة الرسمية ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من الاحد، على الموقع: <http://www.radioalgerie.dz>, consulté le : (02/07/2017)
3. وزارة المالية الجزائرية <http://www.mf.gov.dz>

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. **Aschauer, D.A, (1985) : Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol 75, N°1, Pages 117-127** Holtz, E.D, (1988): **Private output, Government capital and the infrastructure crisis**, Working paper N° 394, Colombia department of economics
2. **Public Investment and Fiscal policy, FMI, Mars, 2004**